

الهجرة البيئية - دراسة في الأوضاع والمحددات

Environmental Migration - A Study of Conditions and Determinants



الدكتور/ رفرافي عبد الرحمان^{1,3}، طالبة الدكتوراه/ فرحاتي ملاك²

Dr./ Refrafi Abderrahmane, PhD(c)./ Ferhati malek

¹ جامعة الوادي، (الجزائر)

University of El Oued, (Algeria)

² جامعة صفاقس، (تونس)

University of Sfax, (Tunisia)

³ المؤلف المراسل (author correspondent): refraci-abderrahmane@univ-eloued.dz

تاريخ النشر: 2025/09/28

تاريخ القبول للنشر: 2025/08/04

تاريخ الاستلام: 2025/04/02

مراجعة المقال: اللغة العربية: أ.د. / فاطمة بوهنوش (جامعة تيارت) اللغة الإنجليزية: د. / رحمة بوسحابة (جامعة معسكر)

ملخص:

من خلال هذه المقالة، نسعى إلى تحليل موجز للمقترحات الرامية إلى توضيح العلاقة بين الهجرة والتدهور البيئي من مدارس فكرية وتخصصات أكاديمية متنوعة. وعلى الرغم من عدم وجود اتفاق عام، فمن الممكن ذكر بعض النقاط المثيرة للاهتمام فيما يتصل بالمواضيع التي أثرت. هناك اتفاق ضمني يظهر في الأدبيات والوثائق التي تم تحليلها، على صعوبة عزل الأسباب البيئية في عمليات الهجرة، باستثناء، ربما، الحالات القصوى من نزوح السكان بسبب الكوارث الطبيعية.

عند استكشاف إمكانية اقتراح أسباب بيئية لعمليات الهجرة، تقترح معظم المناهج المفاهيمية نماذج معقدة، تتضمن بشكل عام، المتغيرات البيئية ضمن منظور أوسع يشمل أبعاداً أخرى للبنية الاجتماعية، وخاصة الاقتصادية. ومن ناحية أخرى، نادراً ما يتم ذكر الأبعاد الثقافية والمؤسسية.

الكلمات المفتاحية: المهاجر البيئي؛ الهجرة المناخية؛ الكوارث الطبيعية؛ الهجرة القسرية؛ الهجرة

البيئية.

Abstract:

The article aims to examine various proposals aimed at clarifying the relationship between migration and environmental degradation from various schools of thought and academic disciplines. Although there is no universal agreement, some interesting points can be made regarding the topics raised. There is an implicit agreement, evident in the literature and documents analyzed, on the difficulty of isolating environmental causes of migration processes, with the possible exception of extreme cases of population displacement due to natural disasters.

When exploring the possibility of proposing environmental causes for migration processes, most conceptual approaches propose complex models that generally incorporate environmental variables within a broader perspective

encompassing other dimensions of the social structure, particularly the economic. Conversely, cultural and institutional dimensions are rarely mentioned.

Key words: *environmental migrant; climate migration; natural disasters; forced migration; environmental migration.*

مقدمة:

على الرغم من وجود اختلافات في تصنيف الهجرة الناجمة عن البيئة ضمن المخططات الكلاسيكية، إلا أن هناك ميلاً واضحاً لإدراجها ضمن الهجرة القسرية. ومما تقدم، فليس هناك اتفاق أو تطابق فيما يتعلق بتصميم المخطط السبي، أي فيما يتعلق بالمكان الذي تحتله المتغيرات البيئية في مجموعة الأسباب. وتعتبر هذه الأسباب أسباباً مباشرة ووسيلة أو قريبة، وأسباباً سياقية أو نهائية أساسية. إن اختيار أحد التصاميم المذكورة ليس بالأمر الهين. وتمتد عواقبه من ناحية، إلى تفسير الأهمية النسبية لحالات التدهور في تفسير الهجرة، ومن ناحية أخرى إلى إمكانية ترجمة "التشخيص" إلى مصطلحات عملية وسياسية عامة. هدف الدراسة: تستكشف بإيجاز مساهمات العديد من المؤلفين في تعريف العلاقة بين عمليات الهجرة - الهجرة على وجه التحديد - والعمليات البيئية وتحليلها، وخاصة في المناطق الريفية في البلدان النامية.

إشكالية الدراسة: عندما يتم نمذجة العمليات السكانية والبيئية بشكل مستقل عن السياقات الاجتماعية الأكثر تعقيداً التي تندرج فيها، تظهر سلسلة من الحجج المثيرة للجدل، والتي يكون فيها السكان والبيئة متعارضتين بالضرورة. ومن هذا المنطلق أجريت هذه الدراسة.

منهج الدراسة: عند إجراء البحوث حول السكان والبيئة - وهو مجال معرفي متعدد التخصصات والمناهج بامتياز - فإن إحدى المشاكل الأولى التي تظهر هي كيفية التعامل مع المشكلة، أي كيفية اختيار منظور مفاهيمي ومنهجي. وفي أغلب الأحوال، لا تعد هذه مهمة بسيطة، وخاصة بسبب الصعوبات الشائعة في تحديد مجال المعرفة بوضوح والمواقف المتضاربة التي توجد حتى داخل المنهج نفسه.

لا يبدو أن النقاش حول "المهاجرين أو اللاجئين" قد انتهى، وهناك ميل إلى تحديد المهاجرين "البيئيين" كلاجئين. ويبدو أن المواقف الأكثر تطرفاً بشأن هذه القضية ترتبط ارتباطاً وثيقاً بفرضية أن المتغيرات البيئية هي الأسباب المباشرة للهجرة وبمسألة عدد النازحين. ويرى المؤلفون الذين يتبنون مواقف أكثر اعتدالاً أن الموقف المتطرف يجعل من الصعب النظر في الأسباب الأخرى المرتبطة و/أو الأساسية للنزوح في حالات اللاجئين، مثل الفقر أو العنف أو عدم الكفاءة المؤسسية، وهو ما يبسط المواقف المعقدة بشكل مفرط.

يتسبب المناخ والتغير البيئي في حدوث أزمة عالمية لها آثار هائلة، لا تقتصر تداعيات أزمة المناخ على البيئة فحسب، بل تمتد آثارها إلى مجتمعات بأكملها في جميع أنحاء العالم (unicef, 2015) مما يجبر ملايين الأشخاص على الهجرة. وبالتالي فإن عواقب تغير المناخ تؤثر بشكل كبير على ديناميكيات الهجرة العالمية. إذ كثيراً ما تواجه المشاكل المتعلقة بالمناخ حالات ضعف مثبتة بالفعل. وتؤدي الأزمات البيئية إلى تدهور الهياكل

الاقتصادية غير المستقرة بالفعل، مما يتسبب في تحركات هجرة كبيرة ترتبط ارتباطاً وثيقاً بتغير المناخ، لذلك تمثل الهجرات البيئية ظاهرة معقدة تنتج عن عوامل مختلفة. ويهدف التركيز إلى تعميق العلاقة القائمة بين الهجرات القسرية وتأثيرات تغير المناخ.

المبحث الأول:

البيئة والهجرة وتغير المناخ

منذ الثورة الصناعية عام 1830، كان هناك تغير تدريجي في المناخ بسبب احتراق الفحم والنفط والغاز مما أدى إلى زيادة تركيز غازات الدفيئة في الغلاف الجوي، وكلها مدعومة بالزيادة في تربية الماشية المكثفة منذ عام 1900. تعمل الغازات الموجودة في الغلاف الجوي للأرض مثل الزجاج داخل الدفيئة: فهي تلتقط حرارة الشمس، وتمنعها من العودة إلى الفضاء، مما يؤدي إلى ارتفاع درجة حرارة الكوكب. ويؤدي ارتفاع درجات الحرارة إلى زيادة تواتر موجات الحر، مما يؤدي إلى المزيد والمزيد من نوبات الجفاف والحرائق (un.org, 2016).

علاوة على ذلك، فإن الامتصاص المستمر لثاني أكسيد الكربون يجعل المحيطات تنتج المزيد من المواد الكيميائية الحمض، مما يؤدي إلى انخفاض في المعادن الضرورية لبقاء الكائنات البحرية. ضف إلى ذلك، فإن ارتفاع درجة حرارة الماء، يزيد من التبخر أيضاً مما يؤدي إلى هطول أمطار أكثر كثافة. وتسهل الظواهر المناخية المتطرفة تلوث مياه الشرب وما يترتب على ذلك من انتشار الأوبئة المعدية. في الواقع، يتسبب المناخ الاستوائي على نحو متزايد في انتشار مسببات الأمراض التي تسبب أمراضاً جديدة.

إن اتجاه الاحتباس الحالي منذ منتصف القرن التاسع عشر يسير بوتيرة لم يسبق لها مثيل من قبل، ولا يمكن إنكار أن الأنشطة البشرية قد ساهمت في زيادة هذه الظاهرة من خلال إنتاج الغازات الجوية التي احتجرت المزيد من الطاقة الشمسية في نظام الأرض، مما تسبب في ارتفاع حرارة الغلاف الجوي والمحيطات واليابسة. هناك أدلة عديدة على ظاهرة الاحتباس الحراري: من ارتفاع درجة الحرارة العالمية إلى ذوبان القمم الجليدية. تظهر المعلومات العلمية من المصادر الطبيعية (مثل عينات الجليد والصخور وحلقات الأشجار) والمعدات الحديثة (مثل الأقمار الصناعية والأدوات) علامات على تغير المناخ.

تُظهر العينات الجليدية المأخوذة من جرينلاند والقارة القطبية الجنوبية (Women, 2015) والأنهار الجليدية الجبلية الاستوائية أن مناخ الأرض يستجيب للتغيرات في مستويات الغازات الدفيئة. يمكن أيضاً العثور على أدلة قديمة في حلقات الأشجار وأرضيات المحيطات والشعاب المرجانية وطبقات الصخور. تسلط هذه النتائج العلمية الضوء على كيفية حدوث الاحتباس الحالي بمعدل أسرع بنحو 10 مرات من متوسط معدل الاحتباس بعد العصر الجليدي.

ارتفع متوسط درجة حرارة سطح الكوكب بنحو درجتين فهرنهايت (درجة مئوية واحدة) منذ أواخر القرن التاسع عشر حدثت معظم حالات الاحتباس على مدار الأربعين عاماً الماضية، وكانت السنوات السبع الأخيرة هي الأكثر دفئاً. كانت الفترة 2011-2020 هي العقد الأكثر دفئاً على الإطلاق، حيث بلغ متوسط درجة

الحرارة العالمية 1.1 درجة مئوية فوق مستويات ما قبل الصناعة في عام 2019. ويتزايد الانحباس الحراري العالمي الناجم عن الإنسان حالياً بمعدل 0.2 درجة مئوية كل عقد. وقد ارتفعت مستويات سطح البحر العالمية بنحو 20 سم في القرن الماضي وحده (المناخ، 2015).

يسلط أحدث تقرير صادر عن الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ (IPCC) الضوء على أن السنوات القليلة المقبلة ستكون حاسمة بالنسبة لمستقبل الكوكب والإنسانية بحلول عام 2030، لذلك يجب اتخاذ الإجراءات اللازمة لتجنب تجاوز عتبة الزيادة في درجات الحرارة بمقدار 1.5 درجة مئوية مقارنة بعصر ما قبل الصناعة. إذ يجب أن تصل الانبعاثات العالمية المتغيرة للمناخ إلى ذروتها بحلول عام 2025، وبعد ذلك يجب بالضرورة أن تنخفض بنسبة 43٪ على الأقل بحلول عام 2030.

المطلب الأول: مؤتمر الأطراف، الإطار القانوني

إن مؤتمر الأطراف " هو الاجتماع السنوي لجميع البلدان التي صدقت على اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ والاتفاقية هي المعاهدة البيئية الدولية الرئيسية بشأن مكافحة تغير المناخ، والتي تم التوقيع عليها خلال مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية في ريو دي جانيرو عام 1992 والهدف من المعاهدة هو الحد من انبعاثات الغازات الدفيئة التي تسبب ظاهرة الاحتباس الحراري. ومع ذلك، لم تضع المعاهدة حدوداً إلزامية لانبعاثات الغازات الدفيئة، ولكنها نصت على التوقيع على بروتوكولات من شأنها أن تضع حدوداً إلزامية للانبعاثات. وكان البروتوكول الرئيسي المنصوص عليه هو بروتوكول كيوتو، الذي نُشر في 11 ديسمبر/كانون الأول 1997 في المدينة اليابانية بمناسبة انعقاد مؤتمر الأطراف (المناخ، 2015) "COP3"

في المؤتمر السابع والعشرين للأطراف في عام 2022 (COP 27) تقرر إنشاء صندوق الخسائر والأضرار الذي تعترف به الدول الصناعية بمسؤوليتها في إحداث تأثير أكبر على أزمة المناخ في الجنوب العالمي. بمناسبة انعقاد الدورة الثامنة والعشرين لمؤتمر الأطراف (COP 28) الأخيرة، والتي انعقدت في دبي في الفترة من 6 إلى 17 ديسمبر 2023، كانت إحدى النتائج التاريخية للمؤتمر هي اعتماد اتفاقية للتخلص التدريجي من الوقود الأحفوري (international-summit, 2023)، والتي تلزم الأطراف إلى التحول من الوقود الأحفوري إلى أنظمة الطاقة بهدف تحقيق صافي انبعاثات صفرية بحلول عام (بلاق، 2016) 2050.

ويمثل الاتفاق خطوة هامة إلى الأمام في مكافحة آثار تغير المناخ. ومن بين الابتكارات التي جلبتها الدورة الثامنة والعشرين لمؤتمر الأطراف إطلاق ميثاق التضامن المناخي (COP28، 2023) بين الدول الصناعية والناشئة والتي بموجبها تدعم معظم البلدان الصناعية مالياً العمل البيئي للبلدان ذات الدخل الأدنى وتمويل صندوق الخسائر والأضرار المخصص للبلدان الأكثر ضعفاً لمعالجة آثار أزمة المناخ، وقد أعلن الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه عن مساهمة قدرها 220 مليون يورو في الصندوق. وفي القطاع المالي، التزمت معظم البلدان المتقدمة بالفعل خلال اتفاق باريس بتعبئة 100 مليار دولار سنوياً بحلول عام 2025 للعمل المناخي في البلدان النامية، وهو الهدف الذي لم يتم تحقيقه حتى الآن.

المطلب الثاني: أزمة المناخ والهجرة، الإطار السببي

هناك العديد من الأسباب التي تدفع الناس إلى الهجرة (سياسية، اجتماعية، اقتصادية)، تغير المناخ يمكن أن يؤثر على كل هذه العوامل ويزيد من خطورة الوضع. وفي الواقع، في بعض مناطق العالم، يدين أكثر من نصف السكان بمعيشتهم للزراعة. في هذه الحالات، حتى التغير البسيط في المناخ يعرض إمكانية البقاء للخطر، وبالتالي يمكن أن يؤدي إلى الهجرة القسرية وتشريد الناس.

وفقاً للبنك الدولي والمنظمة الدولية للهجرة، بحلول عام 2050، سيضطّر ما لا يقل عن 216 مليون شخص إلى النزوح بسبب عواقب أزمة المناخ. وستكون المنطقة الأكثر تضرراً هي أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى حيث يبلغ عدد سكانها أكثر من 86 مليون نسمة، تليها منطقة شرق آسيا والمحيط الهادئ التي يبلغ عدد سكانها 49 مليون نسمة، و40 مليوناً في جنوب آسيا و19 مليوناً في شمال أفريقيا.

فالتغيرات المناخية يمكن أن تسبب الهجرة الداخلية (Report، 2008)، سواء نحو المدن أو الضواحي، والهجرة الخارجية، أي خارج الحدود الوطنية. خلال عام 2023 دمرت الظواهر الطبيعية الشديدة مثل الزلازل والعواصف والفيضانات والحرائق مدناً بأكملها، مما أجبر المزيد من الناس على البقاء نازحين طوال العام والانتقال من جزء من بلادهم إلى آخر. وفقاً لمركز رصد النزوح الداخلي (IDMC).

ترتبط 98% من حالات النزوح الداخلي الناجمة عن الكوارث الطبيعية بالمخاطر المرتبطة بالطقس، والتي تسبب في أحداث متطرفة مثل الفيضانات والأعاصير والعواصف والجفاف. وعلى الصعيد العالمي، تسبب الكوارث البيئية في وفاة ما متوسطه 45 ألف شخص سنوياً. والأكثر عرضة للخطر هي البلدان المنخفضة الدخل التي لا تملك بنية تحتية كافية لحماية الموارد أو التعافي من الكوارث. وبالتالي فإن تكثيف تواتر وشدة الظواهر الجوية المتطرفة يجبر المجتمعات المتضررة بشكل متزايد على البحث عن ملجأ في مناطق أكثر أمناً.

وفي غياب حلول دائمة للنزوح، فإن عدد الأشخاص الذين أجبروا على ترك منازلهم سيستمر في التزايد. إن أزمة المناخ هي أيضاً أزمة إنسانية، لأنها لا تحمي الحقوق الأساسية للناس، ووفقاً لتقرير الاتجاهات العالمية لعام 2023 الصادر عن المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، يصل عدد المسافرين جواً في العالم إلى رقم قياسي يبلغ 120 مليوناً. في كثير من الأحيان، يجد الأشخاص الذين أجبروا على الفرار بسبب الحرب والعنف والاضطهاد أنفسهم مضطرين أيضاً إلى تحمل الظروف المناخية الصعبة مثل الجفاف والفيضانات ودرجات الحرارة القصوى.

هناك أسباب ترتبط بتفاقم الأوضاع بسبب تغير المناخ على وجه التحديد، بسبب الحروب والعنف والاضطهاد. وفي كثير من الأحيان، يلجأ الأشخاص الفارون إلى مخيمات اللاجئين الضخمة التي تتعرض لمخاطر مناخية خطيرة. وفقاً لتقديرات المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، فإن 60% من الأشخاص الذين أجبروا على الفرار في العالم موجودون في البلدان الأكثر عرضة لتأثير تغير المناخ؛ دول مثل سوريا وجمهورية الكونغو الديمقراطية والصومال وأفغانستان وميانمار (fao.org).

يجد الأشخاص الذين أجبروا على الفرار بسبب الحرب والعنف والاضطهاد أنفسهم مضطرين إلى تحمل الجفاف والفيضانات ودرجات الحرارة القصوى، كما هو الحال مع المجتمعات التي تستضيفهم، ويجد

العديد من الأشخاص الذين أجبروا على الفرار، بغض النظر عن الأسباب الأولية لنزوحهم، أنفسهم فيما يمكن تعريفه بـ "الفخاخ المناخية"، أي في مستوطنات أو مخيمات معرضة لمخاطر مناخية جسيمة (lejournal.cnrs.fr، 2023). وفقاً لمركز رصد النزوح الداخلي (IDMC)، كان هناك في نهاية عام 2022 ما مجموعه 71.1 مليون نازح داخلياً في العالم، منهم 62.5 مليوناً في 65 دولة وإقليمياً بسبب الصراع والعنف، و 8.7 مليون في 88 دولة. والمناطق بسبب الكوارث.

المبحث الثاني:

تعقيد مفهوم النازح بسبب المناخ

النازح المناخي هو الشخص الذي يتحرك بشكل أساسي لأسباب تتعلق بتغير مفاجئ أو تدريجي في البيئة. يمكن أن تكون هذه الحركة مؤقتة أو دائمة، داخل الدولة أو عبر الحدود الدولية (Foresight Project Final Report on 'Migration and Global Environmental Change: Future Challenges and Opportunities', 2011) عبارة "لاجئ المناخ" في الواقع عبارة غير مناسبة، لأنها لا تستند إلى أي قاعدة موجودة في القانون الدولي (M., The ethics and politics of asylum. Liberal democracy and the response to refugees, 2004) علاوة على ذلك، فهو لا يعكس التعقيد الذي يتفاعل به المناخ والتنقل البشري مع بعضهما البعض في علاقة معقدة من الأسباب والنتائج. ولا يقع «لاجئ المناخ» ضمن نطاق اتفاقية جنيف للاجئين (1951)، إذ تحدد اللاجئ على أنه شخص عبر حدوداً دولية «بسبب خوف مبرر من التعرض للاضطهاد لأسباب العرق أو الدين». أو الجنسية أو الانتماء إلى فئة اجتماعية معينة أو إلى رأي سياسي".

تغير المناخ غير مقبول بشكل عام كسبب وجيه لطلب اللجوء. وعلى الرغم من ذلك، حتى لو لم ينص القانون الدولي على أشكال محددة من الحماية، يمكن اعتبار الأشخاص لاجئين بموجب اتفاقية جنيف عندما يتم استيفاء المعايير التي حددتها. عند تقييم طلبات الحماية الدولية المقدمة في سياق الكوارث البيئية، يؤخذ في الاعتبار بشكل عام أن حالة الطوارئ المناخية تتفاعل مع عوامل أخرى تسبب الهجرة القسرية وفي بعض السياقات، يمكن استخدام ندرة الموارد بسبب أزمة المناخ، أو التدمير المتعمد لها، كسلاح للقمع ضد بعض شرائح السكان.

يمكن أن يكون انعدام الأمن الغذائي نتيجة للمجاعة أساساً لخوف له ما يبرره من الاضطهاد، إذا تم تنفيذ الحرمان بطريقة تمييزية. باتباع هذا النهج، على الرغم من أن الأشخاص الذين أجبروا على الفرار بسبب الأزمة البيئية لا تنطبق عليهم جميعاً تعريف اللاجئ، إلا أن العديد منهم يمكنهم الحصول على وضع اللاجئ من خلال احترام اتفاقية جنيف.

المطلب الأول: الأزمات المناخية والصراعات /أسباب مباشرة

في السنوات الأخيرة، افترض عدد متزايد من الخبراء وأثبتوا العلاقة بين تغير المناخ وزيادة الاشتباكات المسلحة التي تعرض بقاء الأفراد للخطر وتجبر ملايين الأشخاص على الفرار (Nations, 2018)، ويلعب المناخ دوراً حاسماً في عدد من الصراعات الإقليمية الجارية. وقد يكون السبب الكامن وراء ذلك، حيث يؤدي

الجفاف أو عوامل أخرى إلى تأجيج الاضطرابات الاجتماعية، أو قد يساعد في تفاقم تأثير الحروب الأهلية. ومن خلال دراسة نشرت في مجلة Nature، تبين أن 20% من الصراعات المسلحة في القرن الماضي تأثرت بشدة بتغير المناخ، بالنسبة للمستقبل، تشير التقديرات إلى أن ارتفاع درجة الحرارة بنحو درجتين مئويتين يزيد من احتمال نشوب الصراعات بنسبة تصل إلى 13%. وفي القرن الحادي والعشرين، شهدت الدورة الهيدرولوجية أيضاً تغيرات كبيرة: فقد انخفض متوسط هطول الأمطار، في حين زاد مستوى تواتر وشدة الجفاف. ويؤدي نقص الموارد المائية إلى زيادة وتفاقم الصراعات. (cartoline, 2018)

تعتبر المياه عنصراً حيوياً ومورداً أساسياً، وتقع في قلب العديد من التحديات العالمية، بما في ذلك تغير المناخ والهجرة القسرية والصراعات. وتتجلى أزمة المناخ من خلال تكثيف الظواهر المتعلقة بالمياه، مثل الفيضانات وارتفاع منسوب سطح البحر والجفاف والحرائق، فضلاً عن الانهيارات الأرضية والعواصف وموجات الحر والبرد الشديد، والأوبئة المرتبطة بسلامة المياه. وقد أصبحت هذه الأحداث أكثر تدميراً بسبب تسارع التحضر والتدهور البيئي، مما يسلط الضوء على الحاجة الملحة لتعزيز قدرة خدمات المياه والصرف الصحي على الصمود وحماية النظم البيئية الحيوية.

في السنوات المقبلة، ستتأثر مساحات واسعة من الكوكب بنقص المياه المتزايد باستمرار. والنتيجة المباشرة لأزمة المياه الخطيرة هذه هي تغير المناخ؛ وتشير تقارير منظمة أوكسفام، في الواقع، إلى أن أكثر من ملياري شخص في العالم حالياً لديهم إمكانية الوصول الكافي إلى المياه، وأنه بحلول عام 2050 سينمو هذا الرقم بأكثر من مليار شخص. (Pettersson, 2020)

وقد أدى النمو السكاني في الخمسين سنة الماضية - إلى جانب تأثير تغير المناخ - إلى انخفاض نصيب الفرد من الموارد المائية المتاحة بنسبة 50٪، حيث انتقل من 16800 متر مكعب إلى 8470 متر مكعب. وسيستمر اتجاه التخفيض هذا حتى يصل إلى 4800 متر مكعب للفرد بحلول عام 2025. إن البلدان التي تدفع الثمن الأعلى لأزمة المياه الناجمة عن الانحباس الحراري العالمي هي البلدان ذات مؤشر التنمية المنخفض، والتي من المفارقة أنها أيضاً الأقل مسؤولية عن الانبعاثات الملوثة. وفي شرق أفريقيا، يتم حفر آبار أعمق ويصعب الحفاظ عليها للعثور على طبقات المياه الجوفية التي غالباً ما يتبين أنها مستنفدة أو ملوثة بالفعل. وفي بلدان مثل الصومال وكينيا وإثيوبيا وإريتريا، هناك آبار واحدة من كل 5 آبار جافة تماماً بالفعل.

على الرغم من السيناريو الكارثي، قامت البلدان المانحة في عام 2023 بتمويل 32٪ فقط من مبلغ 3.8 مليار دولار الذي طلبته الأمم المتحدة لضمان المياه النظيفة والصرف الصحي المناسب في مناطق الأزمات الأكثر تضرراً، مما ترك البلدان الأكثر عرضة للخطر دون الموارد اللازمة للاستثمار في البنية التحتية للمياه.

يؤدي تغير المناخ إلى تفاقم أزمة المياه، لا سيما من خلال ندرة المياه، وهي مشكلة معقدة ناجمة عن الطلب المتزايد، وعدم كفاية البنية التحتية والتحديات المؤسسية في الإدارة العادلة للموارد. وفي الوقت نفسه، فإن الإدارة غير المستدامة للموارد المائية تقلل من جودة المياه وتوافرها، مما يزيد من تأزم الوضع.

تؤثر هذه الحلقة المفرغة بشكل رئيسي على المجتمعات الأكثر ضعفاً وفقراً، مما يولد التوترات والصراعات على نطاق عالمي. غالباً ما يبحث الأشخاص الذين أجبروا على ترك منازلهم بسبب النزاع أو الاضطهاد عن ملجأ في المناطق التي يكون فيها الوصول إلى المياه محدوداً، وهو الوضع الذي قد يزداد تعقيداً

بسبب أزمة المناخ الحالية. وهذا السيناريو يجعل مهمة توفير خدمات المياه والصرف الصحي الكافية في مناطق استيطان اللاجئين والنازحين أكثر صعوبة، والتي تتركز في كثير من الأحيان في المناطق ذات المخاطر المناخية العالية وبدون الموارد اللازمة لمواجهة الظروف السلبية المتزايدة.

ووفقاً لإحصائيات Cicma (اللجنة الإيطالية لعقود المياه العالمية)، في منطقة جنوب الصحراء الكبرى بأفريقيا، لا يتمكن سوى 61% من السكان من الوصول إلى مصادر آمنة لمياه الشرب. وبحلول عام 2025، سيعيش 1800 مليون شخص في بلدان تعاني من ندرة مطلقة في المياه، وسيعاني ما يقرب من ثلثي سكان العالم من نقص حاد في المياه. إن التأثيرات المختلفة لتغير المناخ لها آثار كارثية على توافر الموارد المائية. يؤثر ارتفاع درجات الحرارة والفيضانات المفاجئة بشكل متزايد على توافر مياه الشرب ويدمر النظم البيئية الموجودة في شبكات المياه التي تحافظ على جودتها. ويؤثر نقص الموارد المائية سلباً على الصحة وإنتاج الغذاء والطاقة والقطاع الصناعي والاستدامة البيئية.

تشير تقارير اليونيسف إلى أن 2.2 مليار شخص ما زالوا يعيشون بدون مياه شرب تتم إدارتها بشكل آمن، وأن 115 مليون منهم يشربون المياه السطحية (على سبيل المثال، من الأنهار والبحيرات). وتشير البيانات إلى أن الأطفال (unicef, emergencies-development-peace-in-fragile-and-conflict-affected contexts, 2019). دون سن 15 عاماً الذين يعيشون في البلدان المتضررة من الصراعات الطويلة الأمد هم، في المتوسط، أكثر عرضة للوفاة بثلاثة أضعاف بسبب الأمراض الناجمة عن نقص المياه الصالحة للشرب والصرف الصحي والنظافة، وليس من العنف المباشر. ونظراً لمحدودية الموارد، يميل اللاجئون والنازحون إلى العيش في مناطق ذات كثافة سكانية عالية حيث لا يلي الوصول إلى المياه والصرف الصحي في كثير من الأحيان الحد الأدنى من المعايير. يمكن للكثافة السكانية أن تقلل في الوقت نفسه من كمية المياه الصالحة للشرب للشخص الواحد وتزيد من احتمالية انتقال مسببات الأمراض، والأمراض في معظم المواقع التي تستضيف اللاجئين والنازحين، لا تستطيع العائلات الوصول إلى حمام فردي ولكن يجب عليها مشاركتها مع أشخاص آخرين. (oecd, 2018)

المطلب الثاني: المواضيع المساهمة

تظهر الإحصاءات ودراسات الحالة بوضوح العلاقة المتبادلة بين الوصول إلى المياه والاستقرار الاجتماعي والاقتصادي والسلام. إن التعاون الدولي الأكبر والإدارة المستدامة للموارد المائية والالتزام بالحد من عدم المساواة في الحصول على المياه أمر ضروري لبناء مستقبل أكثر إنصافاً واستدامة. إذا أظهرت الأدلة التجريبية القوية كيف تساهم الأحداث المتطرفة المفاجئة بشكل كبير في عمليات النزوح القسري، فمن المهم ملاحظة أنه لا توجد بيانات محددة بشأن عمليات النزوح الناجمة عن الأحداث بطيئة الظهور المرتبطة بأزمة المناخ والتي ليست فقط من بين العوامل التي تحفز الناس على النزوح يتحركون، لكنهم أيضاً يجعلون الحياة أكثر خطورة. ووفقاً لليونيسيف، فإن الجفاف الشديد الذي ضرب الجنوب الأفريقي يعرض بقاء أكثر من 300 ألف طفل للخطر. وفي عام 2024، سيعاني أكثر من 270 ألف طفل في هذه المنطقة من سوء التغذية الحاد.

إن الظروف المناخية المرتبطة بظاهرة النينيو، وهي الظاهرة المناخية التي تتسبب في ارتفاع درجة حرارة مياه المحيط الهادئ، وتسبب أحداثاً متطرفة مثل الفيضانات والجفاف والاضطرابات المفاجئة، أجبرت بلدانا مختلفة، بما في ذلك بوتسوانا وملاوي وناميبيا وزامبيا وزيمبابوي، على إعلان حالة الكارثة الغذائية الوطنية. إن تزايد انعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية، وعدم إمكانية الوصول إلى مياه الشرب، إلى جانب المخاطر الجسيمة المتمثلة في انتشار الأوبئة مثل الكوليرا، تشكل تهديداً خطيراً لأكثر من 7.4 مليون طفل. لقد أدى الجفاف إلى ركود قطاعي الزراعة والرعي، وهما النشاطان الرئيسيان في معظم بلدان الجنوب الأفريقي (who.int, 2018).

إن التناوب السريع بين الجفاف والفيضانات يقلل بشكل كبير من كمية وتنوع الأغذية المتاحة، مما يؤثر سلباً على صحة الأطفال، وهم الأشخاص الأكثر عرضة للأوبئة القاتلة الناجمة عن نقص مياه الشرب وركود المياه الفاسدة بعد هطول الأمطار المفاجئة القوية، مما يجعل العديد من المنتجات غير متاحة لغالبية السكان.

النساء أكثر عرضة لتأثيرات أزمة المناخ بسبب سلسلة من العوامل الاجتماعية والاقتصادية والثقافية. في البلدان المتأثرة بشكل رئيسي بآثار تغير المناخ، تتحمل الإناث بشكل رئيسي مسؤولية جمع المياه والحطب والغذاء. وفي بلدان مختلفة عبر القارة الأفريقية والشرق الأوسط وأمريكا الجنوبية، تساهم المرأة بما يصل إلى 50% من الإنتاج الزراعي وتحتفظ بدور حاسم في إعالة المنزل. ووفقاً للأمم المتحدة، من بين 1.3 مليار شخص يعيشون في الفقر، فإن أكثر من 70% منهم من الإناث. وفي المناطق الحضرية والريفية، تقود المرأة أسراً ذات دخل منخفض.

وفي بلدان مثل زامبيا ومالي وبنغلاديش وباكستان، تشارك المرأة بشكل كبير في الزراعة وإنتاج الغذاء. وفي كثير من الأحيان يجدون أنفسهم يواجهون مخاطر مناخية شديدة تتسبب في فشل المحاصيل أو تدميرها بسبب الفيضانات أو ندرة الموارد المائية المتاحة. وفي هذه البلدان، في كثير من الأحيان، تساهم المؤسسات الرسمية وغير الرسمية، بما في ذلك الأعراف الثقافية والاجتماعية، في عدم المساواة بين الجنسين مما يؤدي إلى تفاقم ضعف المرأة في مواجهة تغير المناخ (unfccc.in, 2018).

وفي حالة الكوارث البيئية، تتحمل النساء والفتيات المسؤولية الأكبر عن استعادة الأراضي وحماية المحاصيل، وكثيراً ما تضطر الفتيات والفتيان إلى ترك دراستهم للعمل في القطاع الزراعي والاهتمام بالحصول على مياه الشرب. وكثيراً ما يجدن أنفسهن مضطرات إلى قطع مسافة طويلة من الطريق سيراً على الأقدام للحصول على مياه الشرب، مما يزيد بشكل كبير من خطر التعرض للاعتداءات وأي نوع من أنواع العنف القائم على النوع الاجتماعي.

ومما يزيد الوضع صعوبة بالنسبة للمرأة أن فرص حصول المرأة على المعلومات تكون أقل؛ كل هذا يخلق وعياً ومعرفة أقل بالمخاطر المناخية وكيفية إدارتها. وتحد الأعراف الاجتماعية وعدم المساواة بين الجنسين في العديد من البلدان من مشاركة المرأة في صنع القرار داخل أسرها ومجتمعاتها، مما يجعلها أقل قدرة على الوصول إلى الخدمات واعتماد ممارسات زراعية جديدة. كما أنهم يمتلكون أصولاً أقل قيمة من الرجال، كما أن فرص حصولهن على رأس المال والمدخلات الزراعية أقل.

الفرع الأول: المظاهر الجغرافية في أفريقيا

ترتفع درجات الحرارة في منطقة الساحل، بمعدل يتجاوز المتوسط الوطني بمقدار 1.5 مرة. أصبحت الأمطار متقطعة بشكل متزايد، واختفت مواسم الأمطار بالكامل تقريباً، مما أفسح المجال أمام الفيضانات المتكررة الآن. أصبحت إمكانية البقاء على قيد الحياة في المنطقة بعيدة بشكل متزايد بسبب الانخفاض الكبير في المحاصيل واختفاء المراعي. تعتمد سبل عيش السكان في منطقة الساحل على الزراعة والرعي وصيد الأسماك، وهي أنشطة محدودة للغاية بسبب آثار تغير المناخ.

تسبب تغير المناخ في مالي في انخفاض القدرة الزراعية بنسبة 40%. وتشهد البلاد منذ أكثر من عشر سنوات فترات طويلة من الجفاف كان لها تأثير قوي على الأمن الغذائي وتسببت في ظهور صراعات مجتمعية للسيطرة على الموارد الطبيعية، خاصة في المناطق الشمالية والوسطى. أدى ارتفاع درجات الحرارة وغياب هطول الأمطار إلى تحويل بحيرة فاجيبين بالكامل إلى صحراء. التي نشأت في وسط الصحراء الكبرى، وهي مصدر حياة لمختلف المجموعات العرقية المستوطنة في الصحراء. منذ أن جفت البحيرة، بدأ الغاز القابل للاشتعال يتسرب من الأرض، وعندما اشتعلت فيه النيران، أدى إلى تدمير القليل من النباتات المتبقية وترك الأرض غير صالحة للزراعة. وفي السنوات الأخيرة، تم استبدال المساحات الشاسعة من المياه والأراضي الزراعية التي كان يروها نهر النيجر بالكثبان الرملية. ويمثل كل هذا كارثة حقيقية للسكان الذين يضطرون الآن إلى البقاء على قيد الحياة في ظل موسم أمطار مدته ثلاثة أشهر فقط، بينما تصل درجات الحرارة في بقية العام إلى حوالي 50 درجة مئوية.

يعاني السكان في القرن الأفريقي، من أسوأ موجة جفاف منذ 40 عاماً. ونظراً لارتفاع درجات الحرارة في جميع أنحاء الإقليم، فإن التصحر يتقدم بشكل غير مسبوق. لقد تأثر أكثر من 36 مليون شخص بالفيضانات في

إثيوبيا وكينيا والصومال، وهي البلدان التي تساهم بجزء صغير فقط من إجمالي الانبعاثات الغازية المسببة للانبعاثات الحراري العالمي (القارة الأفريقية بأكملها مسؤولة عن 4%) فقط. أدت أزمة المناخ إلى زيادة كبيرة في عدد اللاجئين والنازحين داخليا في القرن الأفريقي ومنطقة البحيرات الكبرى.

وفي جميع أنحاء الإقليم، يؤدي الجفاف إلى تفاقم الصراعات المحلية، التي غالباً ما تهدف إلى الاستيلاء على الموارد الشحيحة المتاحة، مثل المياه، مما يتسبب في سلسلة طويلة من الدمار الذي يؤدي إلى نزوح ملايين الأشخاص. إن الأشخاص الأكثر ضعفاً، مثل النساء والأطفال، يدفعون أغلى ثمن لهذه الموجة من عدم الاستقرار. المرأة مسؤولة عن ضمان بقاء أسرته. ولذلك، تقطع النساء والفتيات كل يوم مسافات طويلة للحصول على المياه، وبالتالي يصبحن ضحايا للعنف الجنسي والجنساني بسهولة أكبر. وفي عام 2023، سيظل ما يقرب من ثلاثة ملايين طفل خارج النظام المدرسي.

بسبب الجفاف في إثيوبيا، يحتاج أكثر من 21 مليون شخص، إلى مساعدات إنسانية عاجلة، منهم أكثر من 16 مليون يعانون من انعدام الأمن الغذائي. هناك 2.4 مليون طفل دون سن الخامسة و1.3 مليون امرأة حامل أو مرضعة بحاجة ماسة إلى العلاج ضد سوء التغذية الحاد. في إثيوبيا، يعيش أكثر من 91% من السكان في المناطق الريفية ووسيلة العيش الرئيسية هي الرعي. لقد فقدت المجتمعات الزراعية والرعية كل

شيء، واختفت أكثر من 80% من مواشيتها. في السنوات الثلاث الماضية، ضربت أخطر موجة جفاف في التاريخ الحديث البلاد بأكملها، بسبب فشل خمسة مواسم مطرية متتالية اتسمت بغياب شبه كامل لهطول الأمطار. يعتمد اقتصاد الصومال بشكل أساسي على الزراعة والثروة الحيوانية، أدت أزمة المناخ منذ سنوات إلى تفاقم عقود من الصراع الذي كان له تأثير مدمر على الأشخاص الضعفاء. لقد تشابكت الأحداث المناخية المتطرفة مثل الجفاف والفيضانات مع الصراع الذي تسبب في زيادة كبيرة في مستويات انعدام الأمن الغذائي مما أدى إلى الهجرة القسرية لملايين الأشخاص.

لم تكن الأمطار كافية لخمس مواسم متتالية، مما أدى إلى زيادة الاشتباكات من أجل اكتناز الموارد الشحيحة المتاحة. وقد أدى ذلك إلى نزوح ملايين الأشخاص، وخاصة النساء والأطفال، الذين هم الأكثر عرضة لتغير المناخ حيث يواجهون أعباء متزايدة بسبب الأدوار الاجتماعية والأعراف الثقافية. وقد انتقل معظم النازحين داخلياً إلى المناطق الحضرية، مما تسبب في الاكتظاظ الذي أدى إلى زيادة الأوبئة. تشير تقديرات المفوضية إلى حدوث حوالي 1.8 مليون حالة نزوح جديدة في عام 2022 وحده بسبب مزيج من الجفاف والصراع وانعدام الأمن. خلال عام 2023، أثرت الفيضانات على أكثر من 468 ألف نسمة، ونزح أكثر من 419 ألف شخص. وقد أدى كل هذا إلى 3 ملايين حالة نزوح قسري جديدة، منها أكثر من 1.6 مليون بسبب الفيضانات وحوالي نصف مليون بسبب الجفاف.

فقد 267 شخصا في كينيا حياتهم بسبب الأمطار الغزيرة والفيضانات اللاحقة، مما أدى إلى نزوح 280 ألف شخص. وأدت الفيضانات إلى مقتل عشرات الآلاف من حيوانات الرعي وتدمير الحقول الزراعية والشركات والبنية التحتية ومصادر المياه.

تشابكت أزمة المناخ في بوركينا فاسو في سياق عدم الاستقرار السياسي المتزايد بسبب وجود العديد من الجماعات المسلحة التي أجبرت أكثر من 5 ملايين شخص على ترك منازلهم. وقد أدى الجفاف إلى زيادة مستوى الفقر مما أدى إلى زيادة التوترات المرتبطة بانخفاض الموارد. وفي بلد يعيش أكثر من 70% من سكانه على الزراعة والرعي، أصبحت الصراعات بين المزارعين والرعاة حول اكتناز موارد المياه الشحيحة متكررة بشكل متزايد. وعلى مر السنين، استغلت الجماعات المسلحة هذه التوترات لتقليل مصادر المياه والأراضي الصالحة للزراعة.

الفرع الثاني: المناطق الجغرافية في الشرق الأوسط

ليس فقط في أفريقيا، ولكن أيضا في الشرق الأوسط الذي تضرر بشدة من أزمة المياه. يؤدي الانخفاض الكبير في هطول الأمطار إلى جفاف الأنهار بشكل لا مفر منه وانخفاض مستويات المياه المتوفرة في الخزانات. ويتصاعد كل هذا على المستوى الأمني، وهو أمر بالغ الأهمية على أقل تقدير في مناطق الصراع مثل اليمن وسوريا. وفي العراق، وهو أحد البلدان الأكثر تضرراً من الجفاف في الشرق الأوسط، لا يحصل 7 ملايين شخص على الماء والغذاء والكهرباء؛ وقد هاجر آلاف المزارعين أراضيهم للانتقال إلى المراكز الحضرية المزدحمة بشكل متزايد. وفي شمال البلاد، في محافظة ديالى، أدت درجات الحرارة المرتفعة إلى جفاف مخزون المياه وتحويل بحيرة حميرين الاصطناعية إلى سهل صحراوي.

كان تغير المناخ في سوريا من بين عدة عوامل ساهمت في تصعيد الحرب الأهلية. اجتاحت البلاد موجة جفاف شديدة بين عامي 1997 و2000 وتم تسجيلها على أنها الأسوأ منذ بدء التسجيل؛ كل هذا تسبب في انهيار حقيقي للإنتاج الزراعي بالمنطقة الشمالية الشرقية من البلاد مع زيادة معدل هجرة سكان الريف نحو المناطق الحضرية التي أصبحت مزدحمة بشكل متزايد. وتسبب الجفاف في تدمير المحاصيل ونفوق آلاف الماشية. ومما ضاعف من آثار الجفاف بعض الخيارات الحكومية السيئة التي اتخذها نظام الأسد، والذي شجع منذ فترة طويلة على انتشار محاصيل القمح والقطن التي تتطلب الري المكثف. وحتى قبل الجفاف، انخفضت مستويات المياه الجوفية بشكل كبير، مما جعل الأراضي الزراعية أكثر عرضة للخطر. في هذا السيناريو، وضعت الكارثة البيئية البلاد بأكملها في أزمة، والتي تأثرت بالفعل إلى حد كبير بالاضطرابات السياسية، إلى حد تفاقم الوضع الداخلي الذي تحول إلى كارثة إنسانية غير مسبوقة حقًا.

الفرع الثالث: المناطق الجغرافية في آسيا

ستتأثر مناطق واسعة في آسيا بارتفاع منسوب مياه البحر بسبب ذوبان الأنهار الجليدية. وبحلول عام 2100، قد يرتفع مستوى سطح البحر بمقدار نصف متر، مما قد يؤدي إلى فيضانات وتلويث معظم طبقات المياه الجوفية على طول المناطق الساحلية. إن ارتفاع مستوى سطح البحر الذي يؤثر بشكل أكبر على جزر المحيط الهادئ سيؤدي إلى إعادة توطين 10 ملايين شخص بحلول عام 2100.

يهدد الجفاف في أفغانستان اقتصاد البلاد وأمنها الغذائي. ويواجه ثلث سكانها، الذين يعتمدون إلى حد كبير على الأنشطة المتعلقة بالزراعة، عدم القدرة على الحصول على الغذاء الكافي. حكومة طالبان غير قادرة على التعامل مع حالة الطوارئ بسبب نقص الأموال اللازمة لتعزيز البنية التحتية ومساعدة السكان. بين 1 أكتوبر 2023 و15 يناير 2024، سجلت البلاد 45-60٪ فقط من متوسط هطول الأمطار مقارنة بالسنوات السابقة. ويتسبب ارتفاع درجات الحرارة وما يترتب على ذلك من انخفاض في تساقط الثلوج في نقص خطير في المياه مما يؤدي إلى تفاقم مستويات الجفاف في جميع المناطق. ويعاني ما يقرب من 25 مقاطعة من أصل 34 مقاطعة من ظروف الجفاف الشديدة أو الكارثية.

يتسبب الانحباس الحراري العالمي في ذوبان الأنهار الجليدية والثلوج الجبلية بسرعة، لكن ذوبان الكثير من الثلوج بسرعة كبيرة للغاية أمر مميت ويزيد من خطر فيضانات الربيع وموجات الجفاف في الصيف. إن وجود مياه الشرب في البلاد أصبح على نحو متزايد ترفاً، ويرجع ذلك - إلى حد كبير - إلى سوء إدارة الموارد المائية والفساد. وفي العاصمة كابول، تمكن نظام توزيع المياه من الوصول إلى أقل من 20٪ من المدينة. وبما أن معظم المياه الموجودة في طبقات المياه الجوفية غير صالحة للشرب،

يضطّر مواطنو كابول إلى حفر آبار غير قانونية أو شراء زجاجات مياه باهظة الثمن، والتي تساهم حاوياتها في انسداد الممرات المائية وتلويث مجاري الشوارع. ومما زاد من تفاقم الوضع الأفغاني، عانت البلاد خلال العامين الماضيين من دمار زلزالين.

سيؤدي ارتفاع منسوب سطح البحر إلى غمر حوالي 17٪ من الأراضي الساحلية في بنجلاديش ويؤدي إلى نزوح حوالي 20 مليون شخص بحلول عام 2050. وفي جنوب آسيا، من المتوقع أن تنمو الهجرة الداخلية لأسباب مناخية حتى تصل إلى 40.5 مليون شخص. مهاجرو المناخ الداخلي، نصفهم سيتم العثور عليهم في

بنغلاديش. ويرجع تعرض البلاد لآثار أزمة المناخ إلى عوامل جغرافية، مثل التضاريس المسطحة المعرضة لدلتا الأنهار، وإلى عوامل اجتماعية واقتصادية، مثل الكثافة السكانية العالية ومستويات الفقر والاعتماد على الزراعة.

تجبر العواصف المتكررة وتآكل أكثر من 700 نهر سكان الريف على ترك قراهم والانتقال إلى المناطق الحضرية المكتظة بشكل متزايد. ووفقا لليونيسيف، يوجد في شرق بنغلاديش أكثر من مليوني طفل معرضين للخطر بسبب الفيضانات التي اجتاحت قرى بأكملها. وفي عام 2023، أدى ظهور إعصار موكا في منطقة كوكس بازار في مقاطعة تشاتوگرام إلى نزوح 1.3 مليون شخص. كما أثر الإعصار على المجتمعات الضعيفة، بما في ذلك لاجئي الروهينجا في ميانمار الذين يعيشون في كوكس بازار.

الفرع الرابع: مناطق في أمريكا اللاتينية

كانت فنزويلا في عام 1977 أول دولة في أمريكا اللاتينية تنشئ وزارة للبيئة. تشتهر بنباتاتها الغنية، وتم إعلان مساحات واسعة منها حديقة وطنية وتم إصدار قوانين لحماية الحياة البرية. في ذلك الوقت، لم تكن شركة النفط الحكومية ذات الإدارة الجيدة بحاجة إلى إزالة الغابات حتى تتمكن من العمل. اليوم الوضع مختلف جدا. ومن الناحية البيئية، فإن فنزويلا مسؤولة عن أقل من 1% من الانبعاثات العالمية الحالية، ولكن على الرغم من ذلك فإنها لا تزال تعاني من معظم عواقب تغير المناخ، مثل فترات الجفاف الطويلة والأمطار الغزيرة التي تسبب الانهيارات الأرضية والفيضانات. أدى إنتاج النفط وعدم وجود معالجة فعالة لمياه الصرف الصحي من قبل شركات النفط إلى زيادة مستويات تلوث المياه. كل هذا يؤدي إلى تدمير النظم البيئية المائية والبرية الضرورية لوجود بيئة صحية (World, 2018).

إن استخدام الزئبق والسيانيد في استخراج الذهب والمعادن الأخرى التي تعد البلاد غنية بها، قد أحدث آثارا ضارة للغاية على البيئة وصحة الإنسان. وتستمر إزالة الغابات على نطاق واسع في جميع أنحاء البلاد، مما يساهم في التصحر وتآكل التربة والفيضانات وزيادة انبعاثات غازات الدفيئة. تشير التقديرات إلى أنه بسبب إزالة الغابات، بحلول عام 2025، سيتم فقدان أكثر من 1.3 مليون هكتار من الغطاء النباتي بالكامل. علاوة على ذلك، وبسبب ظاهرة الاحتباس الحراري، فقدت البلاد في عام 2024 آخر نهر جليدي، وأعيد تصنيفه على أنه حقل جليدي. في الماضي، كانت هناك ستة أنهار جليدية في سلسلة جبال سييرا نيفادا دي ميريدا في البلاد، اختفت خمسة منها في عام 2011، ولم يتبق سوى نهر هومبولت الجليدي. وكان من المتوقع أن يستمر النهر الجليدي عقداً آخر على الأقل، لكن الممسوحات العلمية في عام 2024 كشفت أن النهر الجليدي ذاب بشكل أسرع بكثير من المتوقع، وتقلص إلى مساحة أقل من 2 هكتار. إن عواقب تغير المناخ، المتشابكة مع عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي.

السلفادور، إحدى دول أمريكا الوسطى، أثرت العواصف أماندا وكريستوبال في نهاية مايو 2020 على 12 ألف سلفادوري رأوا منازلهم مدمرة بالكامل. وفي ستة أيام سقطت الكمية نفسها من المياه التي تسقط عادة خلال الأشهر الستة من فصل الشتاء. وكانت المناطق الريفية من بين المناطق الأكثر تضررا من العاصفتين الاستوائيتين اللتين دفعتا آلاف السكان إلى الفرار إلى المناطق الحضرية. وتم إتلاف حوالي 284

ألف قنطار من الحبوب الأساسية بالإضافة إلى آلاف الماشية. وغمرت مياه نهري أسيلهواتوليمبا، مما ألحق أضراراً جسيمة بالمحاصيل والمنازل الواقعة على ضفاف هذين الممرين المائين. (AICS, 2018)

الخاتمة:

للتعامل مع قضية الهجرة المتعلقة بالمشاكل البيئية، تم طرح سلسلة من المقترحات على المستويين العالمي والإقليمي. من وجهة نظر دولية، تم اقتراح مناهج تستند إلى حماية اللاجئين أو حماية المشردين داخلياً؛ ومع ذلك، فشلت هذه الأساليب في معالجة التعقيد والصعوبة الناشئة عن الظروف التي تحدث فيها هذه الأنواع من عمليات الترحيل. كان يُعتقد أنه يستخدم الالتزام بعدم الإعادة القسرية كشكل من أشكال حماية المهاجرين البيئيين؛ وبالتالي، فإنّ الحرمان الاجتماعي والاقتصادي الناجم عن كارثة بيئية يعتبر معاملة لا إنسانية أو مهينة. في الممارسة العملية، ومع ذلك، لا ينعكس تطبيق هذا الحكم، على المستويين الإقليمي والوطني.

تم تنفيذ العديد من السياسات والتدابير المخصصة: في فنلندا والسويد، على سبيل المثال، تم اعتماد وثائق "توفر الحماية المؤقتة بعد التشرّد بسبب النزاع المسلح أو حالة العنف أو الكوارث البيئية". ومع ذلك، سيشكل تحدياً حقيقياً للمؤسسات السياسية تنفيذ استراتيجيات فعالة تأخذ في الاعتبار الظواهر المختلفة المتعلقة بالبيئة والمناخ: على وجه التحديد بسبب الطبيعة المتعددة الأبعاد لقضية الهجرة، من المأمول آليات التنسيق والتعاون بين كيانات الدولة، وذلك لتقديم إجابات مناسبة لمشكلة متزايدة الوضوح. أخيراً، يبدو أنه من الضروري توسيع تعريف فئة "اللاجئ" في الإطار القانوني، بحيث يمكن دعم المهاجرين البيئيين دولياً.

الإحالات والمراجع:

- 1- <https://www.consilium.europa.eu/en/meetings/international-summit/2023/12/01-02> ./. تاريخ الاسترداد 01-02/12/2023. <https://www.consilium.europa.eu/en/meetings/international-summit/2023/12/01-02> .(2023).
- 2- AICS. (2018). *tempesta-tropicale-in-el-salvador-gestire-lemergency-to-rebuild-together* . تاريخ الاسترداد 2025، من *AICS, Tropical Storm in El Salvador: Managing the Emergency to Rebuild Together* :<https://www.aics.gov.it/oltremare>
- 3- *Atlantis Wars: Dossier*، من *Atlantis Wars: Dossier/Postcards from Atlantis: Territories and Cultures at Risk from the Climate* .(2018). *cartoline* .<https://www.atlanteguerre.it/notizie/dossier-cartoline-da-atlantide-territori-e-culture-a-rischio-per-il-climate-1>.
- 4- *consilium.europa.eu international-summit* .(2023) . تاريخ الاسترداد 2025، من *consilium.europa.eu/en/meetings/international-summit 2023* .<https://www.consilium.europa.eu/en/meetings/international-summit/2023/12/01-02>.
- 5- *COP28 .(2023) .Conférence de Dubaï de 2023 sur les changements climatiques . Dubaï : Conférence de Dubaï les changements climatiques.*

- 6- Dictionary of the Environmental World .(2018). To the South من تاريخ الاسترداد 2025، *To the South: Dictionary of the Environmental World*, <https://asud.net/glossario/>: To the South: Dictionary of the Environmental World, <https://asud.net/glossario/>
- 7- fao.org .Gender and Dryland Management: Gender roles in Transformation .
- 8- Gibney M .(2004). The ethics and politics of asylum. Liberal democracy and the response to refugees) .Cambridge University Press Cambridge (المحرر) London ، Gibney M., The ethics and politics of asylum. Liberal demCambridge uk: Cambridge University Press.
- 9- lejournel.cnrs.fr .(2023) .journal.cnrs.fr/articles/pergelisol-le-piege-climatique تاريخ . lejournel.cnrs.fr/articles/pergelisol-le-piege-climatique: <https://lejournel.cnrs.fr/articles/pergelisol-le-piege-climatique>: <https://lejournel.cnrs.fr/articles/pergelisol-le-piege-climatique> من تاريخ الاسترداد 2025،
- 10- oecd .(2018). states-of-fragility من تاريخ الاسترداد 2025، *www.oecd.org/dac/states-of-fragility-2018-9789264302075-en.htm*: www.oecd.org/dac/states-of-fragility-2018-9789264302075-en.htm
- 11- T. and M .Öberg Pettersson .(2020). Organized violence من تاريخ الاسترداد 2025، *For further details, see Pettersson, T. and M .Öberg, 2020. Organized violence, 1989-2019. Journal of Peace 7 .Research, vol. 57, Issue 4, pp. 597-613. Available at <https://doi.org/10.1177/0022343320934986>:*
- 12- The Climate Emergency Affects Women .(2015). In the South: Gender and Climate Change من تاريخ الاسترداد 2025، *In the South: Gender and Climate Change: The Climate Emergency Affects Women*, <https://asud.net/ultima/genere-e-cambiamento-climatico-lemergency-climatica-pesa-di-piu-sulle-donne/>: In the South: Gender and Climate Change: The Climate Emergency Affects Women, <https://asud.net/ultima/genere-e-cambiamento-climatico-lemergency-climatica-pesa-di-piu-sulle-donne/>
- 13- The Government Office for Science .(بلا تاريخ). Foresight Project Final Report on 'Migration and Global Environmental Change: Future Challenges and Opportunities', The Government Office for Science, London, 2011, available at: <http://bis.gov.uk/assets/bispartners/foresight/docs/migration/11-1116-migrat> تاريخ . <http://bis.gov.uk/assets/bispartners/foresight/docs/migration/11-1116-migrat> من تاريخ الاسترداد 2025، <http://bis.gov.uk/assets/bispartners/foresight/docs/migration/11-1116-migrat>
- 14- The Government Office for Science, London, 2011, available at: <http://bis.gov.uk/assets/bispartners/foresight/docs/migration/11-1116-migrat> Foresight Project Final Report on 'Migration and Global Environmental Change: Future Challenges and Opportunities' .(2011). Foresight Project Final Report on 'Migration and Global Environmental Change: Future Challenges and Opportunities', The Government Office for Science, London, 2011, available at: <http://bis.gov.uk/assets/bispartners/foresight/docs/migration/11-1116-migrat> تاريخ . <http://bis.gov.uk/assets/bispartners/foresight/docs/migration/11-1116-migrat> من تاريخ الاسترداد 2025، <http://bis.gov.uk/assets/bispartners/foresight/docs/migration/11-1116-migrat>: <http://bis.gov.uk/assets/bispartners/foresight/docs/migration/11-1116-migrat>
- 15- un.org .(2016). climatechange/what-is-climate-change من تاريخ الاسترداد 03، 2025، <https://www.un.org/ar/climatechange/what-is-climate-change> : <https://www.un.org/ar/climatechange/what-is-climate-change>
- 16- unfccc.in .(2018). five-reasons-why-climate-action-needs-women من تاريخ الاسترداد 2025، unfccc.int/news/five-reasons-why-climate-action-needs-women : <https://unfccc.int/news/five-reasons-why-climate-action-needs-women>
- 17- unicef .(2019). emergencies-development-peace-in-fragile-and-conflict-affectedcontexts . www.unicef.org/reports/emergencies-development-peace-in-fragile-and-conflict-affectedcontexts-2019 من تاريخ الاسترداد 2025،
- 18- unicef .(2015). unicef.org من تاريخ الاسترداد 3، 2025، <https://www.unicef.org> : <https://www.unicef.org>

- 19- United Nations .(2018) .United Nations, 2019. Security Council Resolution 2461 (S/RES/2461), March 27. Available at. <https://undocs.org/S/RES/2461>(2019. United Nations, 2018. Security Council Resolution 2429 (S/RES/2429), July 13 .Security Council Resolution.
- 20- who.int .(2018) .who.int/ar/news-room/fact-sheets/detail/el-nino-southern-oscillation-(enso) من تاريخ الاسترداد 2025، [https://www.who.int/ar/news-room/fact-sheets/detail/el-nino-southern-oscillation-\(enso\)](https://www.who.int/ar/news-room/fact-sheets/detail/el-nino-southern-oscillation-(enso))
- 21- World Migration Report) .(2008) .OIM, World Migration Report 2008: Managing Labour Mobility in an Evolving Global Economy.Genève: OIM.
- 22- اتفاقية باريس لمكافحة تغير المناخ. (2015). اتفاقية باريس لمكافحة تغير المناخ. تاريخ الاسترداد 2025، من اتفاقية باريس لمكافحة تغير المناخ: اتفاقية باريس لمكافحة تغير المناخ لعام 2015
- 23- الأمم المتحدة. (1982). ميثاق الطبيعة العالمي للأمم المتحدة.
- 24- محمد بلاق. (2016). محمد بلاق، مشكل تغير المناخ وتداعياته على تحقيق الأمن البيئي بالجزائر: ما بعد قمة باريس؟ جملة البحوث العلمية في التشريعات البيئية (المجلد 7). الجزائر، الجزائر.
- 25- مؤتمر الأمم المتحدة لتغير المناخ. (2015). مؤتمر الأمم المتحدة لتغير المناخ (COP21). تاريخ الاسترداد 2025، من مؤتمر الأمم المتحدة لتغير المناخ (COP21) في باريس : مؤتمر الأمم المتحدة لتغير المناخ (COP21) في باريس عام 2015

References:

1. Ittifāqīyat Bārīs li-mukāfahat Taghayyur al-munākh. (2015). Ittifāqīyat Bārīs li-mukāfahat Taghayyur al-munākh. Tārīkh alāstrdād 2025, min Ittifāqīyat Bārīs li-mukāfahat Taghayyur al-munākh : Ittifāqīyat Bārīs li-mukāfahat Taghayyur al-munākh li-‘ām 2015
2. -al-Umam al-Muttaḥidah. (1982). Mīthāq al-ṭabī‘ah al-‘Ālamī lil-Umam al-Muttaḥidah.
3. Muḥammad blāq. (2016). Muḥammad blāq, mushkil Taghayyur al-munākh wa-tadā‘iyātuḥu ‘alā taḥqīq al-amn al-bī‘ī bi-al-Jazā‘ir : mā ba‘da Qimmat Bārīs? jumlaḥ al-Buḥūth al-‘Ilmīyah fī al-tashrī‘āt al-bī‘īyah (al-mujallad 7). al-Jazā‘ir, al-Jazā‘ir.
4. Mu’tamar al-Umam al-Muttaḥidah ltghyr al-munākh. (2015). Mu’tamar al-Umam al-Muttaḥidah ltghyr al-munākh (COP21). Tārīkh alāstrdād 2025, min Mu’tamar al-Umam al-Muttaḥidah ltghyr al-munākh (COP21) fī Bārīs : Mu’tamar al-Umam al-Muttaḥidah ltghyr al-munākh (COP21) fī Bārīs ‘ām 2015